

بالنسبة الى الاحياء العربية في المدن المختلفة.

- الغاء التمييز في جهاز التعليم، وفي الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية كافة، واحترام الثقافة والتاريخ والتراث العربي، ووضع برامج تعليم مفعمة بالروح الانسانية، والكرامة الوطنية، وفتح جامعة في الناصرة، وعدم التمييز في قبول الطلاب الجامعيين العرب لمختلف الكليات.
- اقامة مشاريع صناعية في الوسط العربي، ودعم اقتصاد المدن والقرى العربية، اسوة بالوسط اليهودي (سميح غنادري، العرب في اسرائيل، حيفا: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٧، ص ٩١ - ٩٣).

خطوات ما قبل الاضراب

سبقت الاضراب العام سلسلة من الخطوات: اولها، اجتماع رؤساء السلطات المحلية العربية، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، في المركز الثقافي البلدي، في الناصرة، الذي أقرت فيه سلسلة من الاجراءات، احتجاجاً على السياسة العنصرية الرسمية، وعلى ماطلة الحكومة في دفع الميزانية المقدمة الى الوسط العربي وتسيدي العجز. وأعطى المجتمعون للحكومة مهلة؛ فاذا استمرت في سياستها ومماطلتها، فان الاحتجاجات، عندئذٍ، تكون على النحو التالي:

○ عقد مؤتمر صحافي في نهاية شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٧، لاطلاع الرأي العام على سياسة الحكومة العنصرية ومماطلاتها.

○ اعلان اضراب عام، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧، في مكاتب السلطات المحلية والمدارس العربية، احتجاجاً على عدم تلبية المطالب بشأن قضايا التعليم، وفي مقدمها قضية النقص الخطير في الابنية.

○ اعلان الاضراب يومي ٢١ و ٢٢ أيار (مايو) ١٩٨٧ في السلطات المحلية.

○ الدعوة الى اجتماع عام لهيئات الجماهير العربية الشعبية والوطنية كافة، للبحث في اعلان الاضراب الشامل (الاتحاد، حيفا، ١٤/٤/١٩٨٧).

وفي ضوء استمرار الحكومة في مماطلتها، عقد ممثلو اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية مؤتمراً صحافياً في بيت سوكلوف، في تل - ابيب، بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٧، ظهرأ. وفي بداية المؤتمر، وزع بيان خاص على الصحافيين استعرضت فيه اللقاءات التي اجراها ممثلو السلطات المحلية العربية خلال الشهور الأخيرة مع المسؤولين الحكوميين، حيث طرحوا لهم الأوضاع الصعبة التي تعيشها السلطات المحلية العربية، والمطالب الحيوية اللازمة لضمان حد أدنى من الخدمات، ومن ضمن ذلك ارسال مذكرة مفصلة الى رئيس الحكومة والقائم بأعماله، ونسخ عنها الى الوزارات التي يتوجب ان تكون لها صلات مع السلطات المحلية.

وتحدث رئيس مجلس جت المحلي، احمد أبو عصبه، فأشار الى ان مجرد اعلان رئيس الحكومة عن النية لمساواة المجالس المحلية الدرزية، والشركسية، هو اعتراف بوجود التفرقة. وحمل أبو عصبه الحكومة مسؤولية عدم حل قضايا التنظيم، وقال: «انها هي التي أوصلت الوسط العربي الى الوضع القائم، وهي السبب في بناء بيوت بدون ترخيص». ونوه بأن الحكومة لم تتخذ خطوات جدية للتعجيل في اقرار الخرائط، موضحاً ان القرى العربية تقوم على حد أدنى من مسح مسطحات البناء، مما يحد من تطويرها. وندد أبو عصبه بتوصيات «لجنة ماركوفيتش» التي توصي بإزالة قرى عربية بني بعضها في عهد الانتداب، دون ايجاد حل انساني بديل.

ثم تكلم رئيس مجلس كفر ياسيف المحلي، نمر مرقس، عن قضايا التعليم والمدارس، فأشار الى المشكلات الكثيرة، المزمنة، وأهمها النقص في غرف التدريس التي بلغ ١٤٠٠ غرفة، وفق احصائيات السلطات المحلية العربية (المصدر نفسه، ٣/٥/١٩٨٧).

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٨٧، أُجري في وزارة الداخلية، في القدس، لقاء جديد بين سكرتارية لجنة الرؤساء القطرية ومدير عام وزارة الداخلية، ومساعدته. اشترك في اللقاء، من جانب اللجنة، كل من رئيسها ابراهيم نمر حسين، وأعضاء سكرتاريتها أحمد أبو عصبه ومحمد غنايم وأسعد عزازيزة ونمر مرقس. واشترك عن